

وقلما يورد حدثاً واحداً بإسناد واحد ونقظ واحد في موضعين إلا نادراً جداً.

ومن سمات "الجامع الصحيح" - أيضاً - ما ورد من الأحاديث المعلقة، وهى تلك الأحاديث التى تتصل بالجهة العليا من السند، وتنقطع من الجهة الدنيا؛ فيصبح الحديث كالشئ المعلق، وهو ما حذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر على التوالى. مثال ذلك ما أخرجه البخارى ... "وقال أبو موسى : "غطى النبى صلى الله عليه وسلم ركبته حين دخل عثمان" ؛ فهذا "حديث معلق" لأن البخارى حذف جميع إسناده إلا الصحابى (وهو أبو موسى الأشعرى)، أو أن يقول البخارى : "قال مالك عن نافع عن ابن عمر" (مثلاً)؛ فهذا معلق لأن بين البخارى وبين مالك رواة غير مذكورين.

وهكذا يمكن أن يحذف من الحديث المعلق جميع السند، أو يحذف جميع السند ما عدا الصحابى، أو ما عدا التابعى والصحابى، والأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى تقرب من الألف وثلاثمائة.

وتعتبر هذه الأحاديث من أنواع المردود لعدم اتصال السند، وللجهالة بحال الراوى المخوف، وقد يكون مقبولاً إذا كان له طريق آخر، يذكر فيها الساقط، ويكون ثقة أو صدوقاً.

وإليك إحصائية لأحاديث البخارى، التى ذكرها الحافظ ابن حجر، والحافظ ابن كثير.

أن الأحاديث الموصولة، وغير مكررة فى صحيح البخارى تقرب من ألفين وستمائة حديث.

أما المتون المعلقة (والتي ذكرناها آنفاً) حوالى ألف وثلاثمائة.
وجملة ما فيه من المتابعات حوالى مائتين وأربعة وأربعين حديثاً.